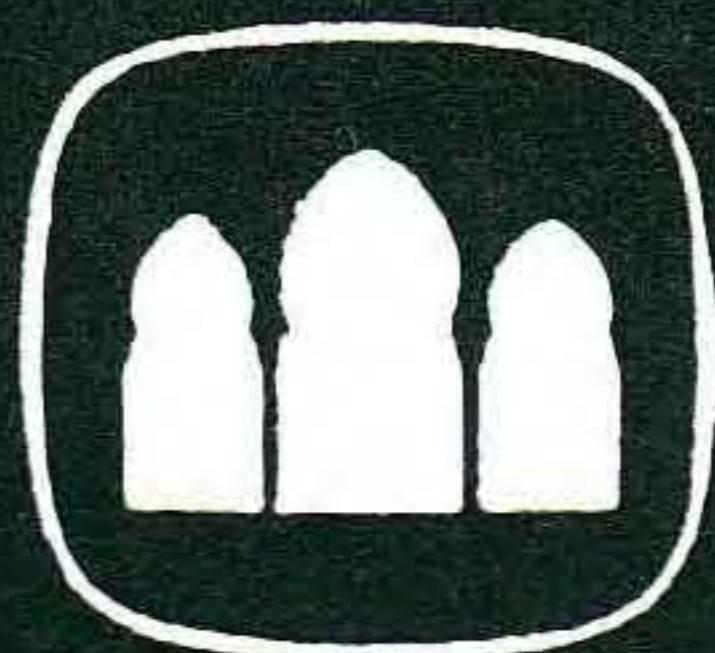


جامعة المولى إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس

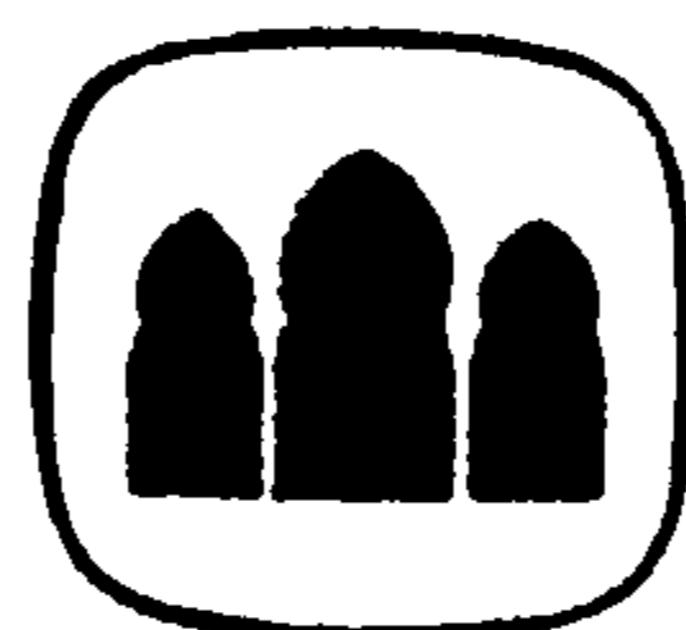


السانيات ولغة العربية بين النظرية والتطبيق



1992

جامعة المولى إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس



اللسانيات العربية
بين النظرية والتطبيق

سلسلة الندوات

الجملة في النموذج الوظيفي البنوي

أمينة فنان
كلية الآداب - مكناس

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى عرض كيفية تحليل النظرية الوظيفية للجملة وتطبيق مبادئ هذا النموذج على الجملة العربية ، وباعتبار المسند مركز التنظيم لتركيبي الجملة والمسند إليه العنصر اللازم للمركب الاسنادي الفعلى تم استنتاج ما يلي :

- الملفوظ الأدنى هو الوحدة الصغرى للدلالة المكونة من العنصرين السابقين . وهذا الملفوظ يتمتع باستقلال تركيببي في تكوين إرسالية مقبولة في العملية التواصلية .

- التوسيع هو كل عنصر أضيف إلى هذا الملفوظ دون أن يغير شيئاً في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها ، وهو أنواع : توسيع مرجعي أولي ، وتوسيع مباشر ، وتوسيع غير مباشر .

١ - لماذا دراسة الجملة ؟

تعود أسباب اختيار دراسة الجملة لاعتبارات عدة تذكر منها :
أولاً : تشكل اللغة بالدرجة الأولى أداة تواصل بين البشر ، لذلك لابد من التركيز على ملاحظتها في عملها ووصفه بكل دقة ، وعلى اللساني بالخصوص أن يفسر كيف تحلل كل لغة خبرة الإنسان إلى وحدات حاملة للمعنى وكيف تستفيد من الإمكانيات التي تتتوفر عليها

أعضاء النطق .

ثانيا : يتواصل متكلمو، لغة معينة فيما بينهم بسهولة ، وهذا راجع إلى أن كل منهم يمتلك ويستخدم ، في البيئة اللغوية نفسها ، نسقا واحدا من القواعد مما يتتيح له أن يتواصل بسهولة كبيرة ، أي يستقبل الرسائل الكلامية ويحللها ويجيب عنها .

وإذا كان التواصل متعدد القنوات ، ومنه ما هو كلامي ومنه ما هو غير كلامي ، فإن الباحثين ركزوا جهودهم سابقا وحاليا على الاهتمام . بشكل أساسى ، بالجوانب الكلامية المتمثلة في الجمل باعتبارها الشكل التواصلي الأكثر تداولا . وتعتبر الجملة ، كمجموعة من الوحدات اللغوية ، عموما نوعا من أنواع التعبير الذي يؤديه المتكلم بشكل واسع . إن التحدث يتم غالبا عبر استخدام هذا النوع اللغوي التعبيري المنظر سعيا بواسطته إلى تحقيق التفاهم والتواصل .

ثالثا : يدور علم التركيب حول الجملة ومكوناتها الأساسية والتكميلية ، وقد استأثر موضوعها بمحيز واسع من اهتمامات قدامى اللغويين العرب ، فشغلوا بأمورها وتقسما دقائقها وأبرزوا خصائصها . فأول ما بدأ به سببويه الدراسة التركيبية في كتابه هو باب المسند والمصدر إليه " وهو ما لا يغنى أحدهما عن الآخر ولا يوجد المتكلم منه بدا . " (1)

وتطرق المبرد لدراسة الجملة بالحديث عن الإسناد بمعناه النحوي في كتابه المقتضب حيث يقول : " وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت... " (2).

كما تناولت المدارس والنظريات اللسانية دراسة التركيب من باب دراسة الجملة وهذا صرخ (Tesnière) منذ السطور الأولى في كتابه (3) أن موضوع التركيب البنوي هو دراسة الجملة مشيرا في الوقت ذاته إلى أن اللسانيين الألمان لما أرادوا ترجمة كلمة تركيب (Syntaxe) إلى لغتهم ، لم يجدوا مصطلحا أحسن من المعادل (Satzlehre) الذي يعني " علم الجملة ". كما أن النظرية التحويلية التوليدية أعطيت للتركيب مكانة مركبة وربطته أساسا بتحليل جمل اللغة ، ولذلك اعتبر هذا النحو نحو جمليا بالدرجة الأولى ، مهمته هي حصر ووصف نظام القواعد التي تسمح بانتاج مجموعة لانهائية من جمل اللغة . وتركيز التوليدية التحويلية على دراسة الجملة جلب انتباه الدارسين فانكبوا على دراستها وتحليلها الشيء الذي أدى إلى إغفال قراءة المساهمات القبعة للنموذج الوظيفي في هذا المجال ، علما بأن مفهوم التحويل المرتب بالنمو التوليدي فتح ويفتح مجالا غير مباشر لتساؤل أكثر صرامة

حول مفهوم الجملة . ونظروا لضيق المكان ، فإن البحث الحالي لن يسعى إلى بيان الأسس الكاملة للمنهج الوظيفي ونظرته إلى تفسير اللغة وإنما سيتولى عرض كيفية تحليل النظرية الوظيفية للجملة مع العرض على تطبيق عناصر هذا التحليل على الجملة العربية التي لا زالت في نظرنا تتاج إلى مزيد من التأمل في إطار لسانی حدیث .

1 - 2- إشكالية المصطلح

تعود الإشكالات التي تتمثل بالجملة في اللسانیات المعاصرة في جانب منها إلى تعدد المصطلحات المرتبطة بهذا المفهوم . فالجملة في النحو العربي تطلق في أن واحد على التراكيب التي يتوفّر فيها شرط الاستقلال وعلى التي لا يتوفّر فيها هذا الشرط وذلك ما يلاحظ عندما نجد مثلاً جملة شرط وجملة موصولة واقعة فاعلاً ، على أنه يمكن احتزال هذا التفریع في جملة بسيطة وجملة مركبة ، ونفس الشأن بالنسبة للغات أخرى كالفرنسية أو الانجليزية حيث تستعمل مفردات متقلبة ومتعددة للدلالة على هذا المفهوم فنجد مثلاً (*énoncé*) و(*proposition*) و(*syntagme*) ، الخ . بل إن بعض اللسانیين المعاصرین يستعملون كلمة (*énoncé*) "ملفوظ" للدلالة على أي جزء من أجزاء الخطاب الاكثر شساعة مما يتبيّح لهم عدم كشف موافقهم إزاء طبيعة الجملة ، يقول جاسبرسن (*Jespersen*) (4) مبرراً استعماله لمصطلح *énoncé* : "لقد اخترت استعمال هذا المفهوم ، في تعريف الجملة ، لأنني وجدت أكثر تواتراً من غيره ."

2 - الجملة والاستقلال الترکيبي :

قد يبدو أن لكل متكلم دراية بجمل لفته وحدودها ، ومع ذلك عندما نبحث عن إعطاء تعريف للجملة فإننا ندرك أنه ليس سهلاً العثور على معايير تسمح بإقامة تمييز واضح بين الجملة وغير الجملة ، وإذا كانت طريقة كتابة بعض اللغات تساعد على تعريف حدود الجملة كاستعمال النقط والفاصل والحرف المكثرة ، فإن هذه الطريقة لا توافق بالضرورة تقسيم الخطاب إلى جمل . لذلك ارتأينا ، في إطار النموذج الوظيفي ، اعتماد الأسس العميقـة التي بلورها هذا النموذج لبيان حدود الجملة . وأهم هذه الأسس مبدأ الاستقلال الترکيبي (*autonomie*)

(syntaxique) وعدم ورود الملفوظ عنصراً من عناصر مركب أكبر . من بين التعريفات الشكلية الهامة التي حددت الخصائص اللسانية للجملة نجد تلك التي صاغها أصحاب معجم المعهد الامريكي والقائلة إن " الجملة هي تركيب لفوي لم يكن جزءاً من أي تركيب أوسع منه ". (5) ومعنى هذا أن كون التركيب جملة ليست خاصة قارة وثابتة فيه بل هي حالة قد تتوفر في سياق وتنعدم في آخر ، مثل " يجري " فهذا مركب يمثل جملة في سياق مستقل ، إلا أنه ليس كذلك في سياق آخر كما في " جاء الولد يجري " . وإذا كان النفي في التحديد السابق فيه امتناع مطلق غير مقيد بسياق ، فإنه يدل على استحالة وجود تراكيب أخرى أكبر من الجملة . وهذا ما ركز عليه مارتيني في أبحاثه الترکيبية ، إضافة إلى مبدأ الاستقلال الترکيبی حيث استخلص مبادئه لتراتبية الوحدات الدلالية الصالحة لكل اللغات ذات التمفصل المزدوج .. وسنقف في ما يلي على دراسة مكونات الجملة الأساسية مستفيدين في ذلك من الجوانب النظرية التي زودنا بها أصحاب هذا الاتجاه ، والكافية بمساعدتنا في تحديد العناصر التي تساهم في تشكيل الجملة أثناء عملية التواصل ولنبدأ بما يسمى بالملفوظ الأدنى أو المركب الاسنادي .

3 - الملفوظ الأدنى والمسند :

كان الانشغال بالمعنى على مستوى المنطق الشكلي الارسطي يجعل أرسطو يخلط أول الأمر بين اللغة والمنطق فتكلم في اللغة كلاماً منطقياً ، وتكلم في المنطق كلاماً لفويما ، فانعكس ذلك على النحاة التقليديين فاختلط في ذهنهم النظر إلى المسند والمسند إليه بالنظر إلى الموضوع والمحمول ، وصار كل تحليل للجملة يقسمها منطقياً إلى الموضوع (thème) ، أي إلى هذا الذي يراد قوله شيء عنه ، وإلى هذا الشيء نفسه أي المحمول (Propos) أو (rhème) . فالموضوع (نقطة الابتداء / أساس الكلام) هو الجزء الأساس من بنية الجملة . فالجملة تبدأ بما هو معروف عند السامع . أما المحمول فهو الجزء من الجملة الذي يحمل معلومات جديدة (Informations) حول الموضوع أي التجربة التي تنقلها الجملة انطلاقاً من مقام تواصلي معين . إن وجود عنصر إسمى ، سواء كان اسمًا أو ضميراً ضروري لتحقيق كل مسند ، أقنع العالم حتى التحويليين - التوليديين المعاصرين أن هذه البنية أي

(محين - مسند) هي البنية الضرورية ، الظاهرة أو الضمنية ، لكل ملفوظ في كل لغة . أما جاسبرسن فما لبث أن تخلى عن هذا التقليد بكيفية لا شعورية حينما توقف أمام نواة (فاعل - مسند) الثابتة ، وطرق بكيفية أكثر عقلانية للمشاكل الأساسية للتركيب ، فارجع جميع الظواهر باستثناء العطف إلى تتابع من الوحدات المستقلة المحددة بوحدات أخرى تقتضيها . وبذلك يكون جاسبرسن أول لسانى تعلق ببيان تراتبية وحدات الخطاب من خلال العلاقة ذات الطبيعة الخاصة التي تربط الفاعل والنواة الاستنادية ، واقتصرت تسمية هذه النواة الثانية الثابتة ب (nexus) .⁽⁶⁾

ونفس هذه الأطروحة قادت مارتيني إلى طرح ظاهرة عالمية وجود ملفوظ أدنى في جميع اللغات مكونا ، بالتأكيد وفي غالب الأحيان ، من فاعل ومسند . ويعتبر هذا المركب الاستنادي محور الدراسات التركيبية الوصفية ، فهو المكون النهائي الأصيل والثابت في كل جملة .

يعرف الملفوظ ذو البناء الأدنى بكونه يحتوي على العناصر الضرورية فقط لبناء تركيبي قاعدي . وبعبارة أخرى يحدد الملفوظ الأدنى بحضور العناصر الازمة لتعيين علاقاتها المتبادلة . ويمكن أن نميز من هذه العناصر المسند (Prédicat) الذي بالقياس إليه تبدو باقي عناصر الملفوظ كتوسيعات ثانوية .

ويسمى المسند مركز التنظيم التركيبى للجملة ، فهو يشكل قمة الهرم التراتبى في جملة تامة مستقلة ، وليس المسند مجرد نقطة ارتباط كل العناصر : "أى حوله تنتظم الجملة" ،⁽⁷⁾ ولكن أيضا هو الذي "بالنسبة إليه تسم العناصر الأخرى وظائفها" . وهذه الخاصية الثانية للمسند تترجم فكرة جديدة وهي أن بعض علاقات التجربة تظهر على المستوى اللفوي في علاقات قائمة بين وحدات الملفوظ والمسند⁽⁸⁾ :

يحدد الملفوظ الأدنى إذن في التركيب الوظيفي بحذف العناصر الثانية (أى التوسيعات) انطلاقا من "ملفوظ تام مختلف به بين صفتين" . والشرط الذي يجب أن يتتوفر في هذا الملفوظ الأدنى هو كماليته التركيبية . وبهذا المعنى فإن كل العلاقات بين المونيمات المكونة للملفوظ يجب أن تسجل داخله الا تكون محددة بالمقام أو السياق⁽⁹⁾ . وضرورة حضور ملفوظ دون حاجة إلى عناصر تعينه خارج الملفوظ ذاته معيار يسمع بإبعاد ظواهر عديدة مرتبطة مباشرة بفعل الكلام . فالملفوظ "خرج" ملفوظ تام بنفسه ، وبذلك فهو يدخل في تقابل مع أجزاء لغوية أخرى مثل الجواب والاستفهام والتعجب ، الخ ، التي

تحتاج لفبر خارجي أو مقامي . والشرط الآخر الذي يجب أن يتتوفر في الملفوظ ، باعتباره مركز الترتيب التركيبي ، هو أن يقبل التوسيع بإضافة عناصر أخرى إليه . وكل جزء لا يستجيب لهذا الشرط لا يعتبر مسندًا حتى ولو كان يشكل بذاته ملفوظًا تاماً .

4 - أنواع المركبات الاستنادية :

تقسم وتحصر الانواع المختلفة للمركبات الاستنادية في اللغة العربية كما يلي :

- مركبات إسنادية فعلية :
- مركبات إسنادية إسمية :
- مركبات إسنادية مشتقة .

ويشكل المسند الفعلي نسبة هامة في النظام الفوي بالقياس إلى المسندات الأخرى كما أنه يكون جزءاً رئيسياً في النظام مادام أن :
- التوسعات الأساسية التي يعرفها تفوق تلك التي تعرفها المسندات غير الفعلية .

- كل التوسعات التي ترتبط بمسند غير فعلى تكون مثبتة في الجملة الفعلية والعكس ليس مثبتاً .

إن الملفوظ الفعلي هو الذي يحكم إذن فهم مجموع تركيب الملفوظ ، فما هو الملفوظ الفعلي في العربية ؟ وما هي بنيته ؟ اقترحت المدرسة الوظيفية لتحديد مكونات المركب الاستنادي بعض المعايير . فبالنسبة لـ : Tche Khouff و Frédéric François و Denise François يكون المسند في الملفوظ الأدنى المونيم الذي بواسطته ترتبط العناصر الأخرى المتنوعة في الملفوظ بعضها ببعض . (10) إن النواة المركزية (....) التي تتشبث بها عناصر تقوم بوظائف مختلفة مباشرة أو غير مباشرة ضرورية أو غير ضرورية لتكوين الملفوظ . (11) وهذا فالمسند هو النواة المركزية لكل ملفوظ كامل ، والعنصر القاعدي الذي تقوم العناصر الأخرى المكونة للملفوظ بوظائفها بالنسبة له . ونتيجة لذلك فهو محور الجملة والوحدة اللغوية التي لا غنى عنها لتكوين الجملة أو الملفوظ الأدنى في كل اللغات .

ولكن هل تكفي هذه الوحدة لوحدتها لتشكيل ملفوظ أدنى ؟ لا تحتاج لأن تعيين ببعض المحددات ، وبالخصوص الفاعل ؟ وإذا كان من

الممكن التسليم بوجود المسند في كل اللغات ، فإنه من المجازفة التسليم بوجود مركب فاعل - مسند في جميع اللغات عند تحديد هذا الاخير شكلياً بأنه يتالف من العناصر التي تبقى بعد حذف كل التوسعات ، ومن يقول مبدئياً إنه لا توجد لغة حيث يضاف بالضرورة للفاعل أو للمسند خصوصية زمنية أو مكانية ؟ وليس من الصواب الاعتقاد ، من جهة أخرى ، بأن النواة الثابتة تصلح في جميع اللغات دون استثناء ، فهناك لغات تتالف فيها الجملة العادية من وحدة دالة واحدة ، بل إن اللغات التي تعرف [مسند - فاعل] تعرف هي كذلك بعض الحالات الاستثنائية كصيغ الامر والعبارات المختصرة .

وحيينما سنعرض هذه الظاهرة على اللغة العربية ، فسنسلم بأنها من ضمن اللغات التي يكون فيها الفاعل والمسند عنصرين مكونين للملفوظ على العموم . فكيف حددت المدرسة الوظيفية هذا العنصر الذي يضطلع بوظيفة " فاعل " ، والذي يساهم في تكوين بنية الملفوظ الفعلى ؟ .

5 - المركب الاستنادي والفاعل :

في محاولة لايجاد الخصائص الدائمة والثابتة للمونيم الفاعل ، وعلى مستوى اللسانيات العامة ، بحث الوظيفيون عما هو عالى في خصائص المونيم الفاعل ، أي عن القاسم المشترك بين جميع فواعل اللغات الذي سيسمح باستخلاص المعيار الذى سيشمل جميع اللغات لتحديد الفاعل . ويمكن أن نحدد خصائص الفاعل في العربية في ما يلى :

- إنه هو العنصر الثاني الضروري للمركب الاستنادي الفعلى :
- إنه توسيع للنواة الاستنادية ، ولكنه يختلف عن التوسعات الأخرى في كونه لا يمكن التخلص منه :
- إنه المرافق الضروري للمسند الفعلى المتصرف .

وعليه فإن الضرورة التركيبية التي تعرفها العربية هي لزوم مصاحبة الفاعل للفعل دائماً ، فالفاعل من هذا المنظور هو العنصر غير القابل للحذف (12) ولعل هذه الخاصية هي المعيار الوحيد الذي رأى الوظيفيون أنه صالح لكل اللغات . فعلى هذا القيد المشترك يقوم تعريف الفاعل كما اقترحه مارتيني ، حيث يقول : " يسمى فاعلاً ذلك العنصر المحدد اللازم للفعل " . (13)

يعد الفاعل أحد الطرفين المكونين للجملة ، بل الطرف اللازم لبناء جميع الجمل باستثناء الاسمية منها . وهذه الضرورة هي التي تميز الفاعل عن المفعول الذي ليس من اللازم أن يوجد دائمًا . ويمكن أن نقول بأن الفاعل في العربية يلتصل بالمسند لأن كلامها يرتبط بالأخر بعلاقة تضمن متبادلة ، المسند الفاعل ، مادام أنه لا يمكن أن نجد من الملفوظ الأدنى " صام " لا المسند الذي هو " الجذع الفعلي " ولا الفاعل الذي هو " المونيم الشخصي " .

والخاصية الأساسية للفاعل لاتمنحه ، حسب التحليل الوظيفي ، مساواة تراتبية مع الفعل . ولذلك يوجد الفاعل في موقع التبعية بالنسبة للمسند الفعلي . لكن مبدئيا إذا كان الفاعل في اللغة الفرنسية قابلا لأن يقوم بوظائف أخرى مثل (Paul je le vois , Paul travaille , je me promène avec Paul) فإنه في اللغة العربية لا يقوم سوى بوظيفة واحدة . كما ان الفعل لا يمكن أن يكون سوى مسند ، وخلافا لما ذهب إليه مارتيني عندما أقر : بأن الفاعل لا يختلف عن المفعول إلا لكونه جزءا من الملفوظ الأدنى " ، (1) فان الفاعل في العربية ليس خاضعا للمسند لأنه متخصص في الوظيفة التي يقوم بها داخل الجملة ، فهي أساسية وليس مجرد وظيفة ممكنة في بعض السياقات المقيدة .

وإذا كان أصحاب المدرسة الوظيفية يركزون على مسألة هي أن الفعل مسخر قسرا للقيام بـ الوظيفة الاستنادية ، فهذا لا يعني أن هذه الوظيفة تقوم بها دائما المونيمات الفعلية مادام أن اللغة العربية ، وعلى غرار لغات أخرى ، تعرف إضافة إلى المسندات الفعلية مسندات أخرى غير فعلية ، ولكن يجب أن نشير بأن الأفعال المتصرفة لوحدها هي التي تقوم بدور الوظيفة الاستنادية بانتظام . والدور التركيبية الذي يضطلع به الفاعل هو تحجيم المسند الفعلي المتصرف . وبالتالي يمكن اعتبار الفاعل " محينا ضروريا ، أما التوسعات فإنها تنقل تحديدا زمانية ومكانية وتظل محبنات احتمالية " .

يكون الفعل في العربية مركبا إسناديا مستقلا ، مؤلفا من جذع فعل لا يمكن أن يتحقق إلا شريطة أن ينضم إليه الضمير الشخصي . فالفعل باعتباره شكلًا مركبا هو " العنصر الوحيد القابل لأن يكون لوحده ملفوظا تماما " ، كما يقول دا فيد كوهن (David Cohen) (15) ، فالأفعال " كتب " ، و " كتبت " تكفي لوحدها لتكوين مركبات إسنادية قهقحية ، وتجمع المونيمين المكونين للمركب الاستنادي علاقة ارتباط متبادلة مطلقة ، وكل واحد منها يفترض وجود الآخر ولا يمكن للضمير

(الذي ننزع إلى تعليله كفاعل) أن يظهر في محیط آخر ، فهو يقوم بوظيفة واحدة فقط . إنه مونيم نحوی خاص ولا يقوم مقام وحدة معجمية اسمية ، وإستبداله بوحدات أخرى إجراء مستحيل في العربية .

وبالوقوف على البنية التركيبية للمركب الفعلي نلاحظ أن التمييز بين الفاعل والمسند لا يمكن أن يتم على أساس معيار " أحادية الوظيفة - تعدد الوظائف " ، مادام أن المكونين الاثنين (المونيم الفعلى والضمير الشخصي) أحاديي الوظيفة . ودراسة مجموع أنواع المركبات الاستنادية الفعلية تقود لاعتبار أن :

- المسند هو المونيم الفعلى الذي ينتمي لقائمة عريضة :
- المعنين ، أي المونيم الشخصي الفاعل ، هو الذي ينتمي لقائمة جد ضيقة .

ومن المزايا التي يقدمها هذا التحليل ذكر :

- كونه يقصي كل لجوء إلى الاعتبارات الدلالية غير المقنعة نظرا لأنّه يحل الجملة تحليلا شكليا خالصا :
- تحليل هذه الطريقة في البحث إلى مفاهيم لسانية عالمية ومحددة بكيفية جديدة :
- تطبق هذه المفاهيم أخيراً وبدون صعوبة على كل أنواع المركبات الاستنادية الفعلية ، ويمكن أن نقيم عليها نمذجة متلاحمة موحدة . وتمثل كل الملفوظات الدنيا تقريباً خاصية كونها تترکب من وحدتين منتميتين إلى قائمتين مختلفتين تماماً .

وفي ما يخص المركب الاستنادي الفعلى في العربية فإن الإجراء المأخذ به يفضي إلى :

- أن الجذع الفعلى عنصر من قائمة فعلية غير نهائية (كل أفعال اللغة العربية) في حين أن :
- أن مونيم الشخص عنصر من مجموعة نهائية ومحدودة .

6 - المونيم الشخصي :

تبعاً للتحديد التركيببي للفاعل الذي يرى أنه هو المكون الوحيد الذي يدخل في علاقة تضمنية مع المسند فإن وظيفة الفاعل هذه تمنع في اللغة العربية للمونيم الشخصي الذي يرافق الأفعال " دخل " - " كتبوا " -

ـ نهضناـ ، الخ ، ويكون مكملاً ضرورياً لها ، ولكن السؤال الذي يطرح هو : هل يتالف المركب الإسنادي من مونيمين فقط ، أي من المسند والمونيم الفاعل ؟ يعرف المركب الإسنادي في العربية مونيمماً آخر هو مونيم الجهة التامة أو غير التامة . والفرق بين داخلة الجهة وداخلة الشخص ، باعتبارهما عنصرين ضروريين للمركب الإسنادي ، يكمن في كون داخلة الجهة تحدد الفعل باعتباره وحدة " معجمية " . أما الداخلة الشخصية فإنها تحدد الفعل بالضرورة على اعتبار أنه مسند ، فهي داخلة فعلية خالصة ولا تستبدل بأي مونيم آخر .

وبعد وقوفنا على البنية التركيبية للمسند الفعلي ، يحسن بنا الآن أن نحدد التوسعات التي يعرفها هذا المركب في إطار اللغة العربية .

7 - توسعات المركب الإسنادي الفعلي :

تعرف اللسانيات الوظيفية التوسيع (expansion) ، باعتباره مفهوماً إجرائياً ، كل عنصر أضيف إلى المركز الإسنادي دون أن يغير شيئاً في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها ، والتوسعات أنواع : فإذا انطلقنا من النواة " اذهب " نستطيع من خلال التوسيع أن نحصل على " اذهب بسرعة " وذلك بإضافة وحدة دالة مستقلة ، وأن نحصل على " اذهب لاحضاره " ، وذلك بإضافة وحدة دالة معمولة " هـ " ، وأن نحصل على " اذهب إلى الجارة " وذلك بإضافة تركيب مستقل ، وأن نحصل على " اذهب لاحضاره من عند الجارة " وذلك بإضافة ثلاثة عناصر دفعه واحدة . وهذا يعني أن بإمكاننا أن نعتبر كل شيء في القول توسيعاً للوحدة الإسنادية باستثناء العناصر التي لا غنى عنها لتحفيز الوحدة الإسنادية كالمسند إليه . وبعبارة أخرى إن التوسيع هو العناصر التي يستطيع المرء أن يدخلها باختياره على النواة المركزية ، ومن هنا يتجلّى الدور الهام الذي يؤديه التوسيع في بناء الخطاب اللغوبي ، هذا التوسيع الذي ينقسم إلى أنواع :

- أ - توسيع مرجعي أولي :
- ب - توسيع مباشر :
- ج - توسيع غير مباشر :

وهذه التوسعات الاسمية للمركب الإسنادي لا تعرف وضعاً تركيبياً مماثلاً ، كما لا يعرف الملفوظ سوى توسيع واحد من بين هذه الأنواع

الثلاثة ، وبالمقابل يمكن أن يعرف الملفوظ توسعات مرجعية عديدة تقوم فيها الأولى بوظيفة أولية والتوسعات الأخرى بوظيفة غير أولية .

يمكن أن يعرف المركب الاستنادي الفعلي في العربية توسيعاً مرجعياً أولياً واحداً وتوسعاً مباشراً واحداً أو توسعين مباشرين (حيث الواحد منها دائماً ضمير - اسمي) وتوسيع أو توسعات غير مباشرة متعددة ولنعطي بعض الأمثلة . أحمد يصوم = توسيع مرجعي أولي .
يصوم = مركب إسنادي فعلي . يركبون القطار : يركبون = مركب إسنادي فعلي ، القطار = توسيع مباشر . أعطينا الرسالة : أعطينا = مركب إسنادي فعلي ، الهماء = توسيع مباشر ، الرسالة = توسيع مباشر ثانٍ . لعب في المقهى القمار ، لعب = مركب إسنادي فعلي ، المقهى = توسيع غير مباشر ، القمار = توسيع غير مباشر .

يكون التوسيع المرجعي الأولى مطابقاً في النوع للضمير الشخصي للمركب الاستنادي دائماً وهذا نجد :

خرج الولد

كتب الأولاد

دخلت المرأة

ورغم تطابق واتباق التوسيع المرجعي بالضمير الشخصي ، فإن الأول ليس ضروريًا دائمًا في تكوين الملفوظ الأدنى الفعلي التام بدليل أننا نكتفي بالقول "نام" و "صام" و "سافر" .. فهو ليس سوى محمد بسيط ولا يستعمله المتكلم إلا عندما يحس بالحاجة إلى التفسير أو إلى تدعيم الضمير الشخصي ، ويظهر التوسيع إلا حالياً بالخصوص في المفرد المذكر الغائب أما المتكلم والمخاطب فهما عموماً معرفان في إطار عملية التواصل . وإذا كان الضمير الشخصي غير قابل للتتوسيع وليس بينه وبين العناصر الاسمية التي تقوم بوظيفة توسيع مرجعي أي اختيار استبدالي فإن التوسيع المرجعي الأولى قابل للاستبدال والتتوسيع فنجد :

محمد ضرب أخوك

أخوك ضرب محمد

قرأ مع أخيك

هو غالب محمد

أخوك الكبير اشتري ...

خلاصة :

ولتطوير الأسس العميقية لتحليل تركيببي عام ، ركز مارتيكي على

السؤال الذي همسه بعض اللسانيين فيما رأه هو "مسألة جوهرية" وهو البنية والوظيفة الخاصة بالمسند في الجملة . فقد شاطر رأي سابقه التقليديين في الحديث عن المسند لكنه تميز وانفرد عنهم بتحديد الجديد له . فعلى هذا الأساس التقليدي لمفهوم المسند ، الذي كان إلى حدوده عهده معرقلًا ، باللجوء ، أثناء دراسته ، لاعتبارات منطقية ونفسية ولغوية ، حاول مارتيني بوجهات نظر جديدة حصر خصوصية الجملة لا سيما في كتابه التركيب العام ، وهكذا لاحظ جورج مونان (G. Mounin) من جانبه أن مارتيني هو اللساني الذي عرف كيف ينفع ويعدل كل النتائج المنهجية لتعريف الجملة عند (Meillet) الذي اعتبرها "كمجموعة تفصيل مرتبطة في ما بينها ببعض العلاقات التحوية ، ولا ترتبط بأي مجموع آخر ، إنما تكفي لوحدها ". (16) وهو تعريف يمنع لبنية الجملة مكانة مركبة في التحليل ، في حدود كون الجملة تمثل عنده نقطة الانطلاق في البحث التركيبي ، وتعريف Meillet هذا يعتبر ، شكلياً وبنويًا ، تعريفاً موضوعياً وإجرائياً حسب جورج مونان .

ومن خلال المعطيات السابقة يمكن القول إن الجملة تتحدد في المنظور الوظيفي انطلاقاً من الملفوظ الأدنى (énoncé minimum) ومن توفر شرط الاستقلال . كما ارتكز الوظيفيون في تحديدهم لعناصر الجملة وللعلاقات القائمة بينها على مفهوم الاستناد وقرروا وجود الملفوظ الأدنى بتوفير النواة الاستنادية .

الهوامش :

(1) سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 23.

(2) انظر : المبرد ، المقتضب ، ج 1 ، ص 8

Lucien TESNIERE ; Eléments de syntaxe structrale . p. 11. (3)

Otto JESPERSEN, La philosophie de la grammaire , p.439 (4)

André MARTINET, la Linguistique synchronique . p. 229 (5)

André MARTINET, Syntaxe générale . p. 239 (6)

André MARTINET, Eléments de linguistique générale . p. 127 (7)

Régime Legrand, GELBER, Les unités significatives et leurs relations, in linguistique , sous la direction de Frédéric FRANCOIS, p.149 (8)

(9) لا يعني هذا أننا ننكر هذه الظواهر ولكن ما نعنيه هو أن دراستها الحقيقة

ستكون في المكان المناسب لها مع الأخذ بالاعتبار الشروط المتبعة لانتاجها .

(10) André MARTINET, Syntaxe générale . p. 145

Denise FRANCOIS, Syntaxe fonctionnelle . p. 23 (11)

(12) بجانب هذا التعريف الأخير هناك تحديدات متواترة أخرى للفاعل مثل : مطابقت للفعل ، وغياب وظيفته عندما يبني للمجهول ، ووضعه المقدم في الملفوظ ، إلا أن هذه الخصائص لا تصلح للعنصر الذي يرافق المسند بالضرورة ، ولكنها تصلح لما هو في أغلب الأحيان موضوع (thème) الخطاب .

André MARTINET, Eléments de linguistique générale . p. 31. (13)

André MARTINET, Langue et fonction . p. 79. (14)

David COHEN, " les formes du prédicats en arabe et la théorie des anciens grammairiens ", in Mélanges M. Cohen . p. 224 - 228 (15)

Georges MOUNIN, la linguistique du XXe Siècle . p. 159. (16)

الببليوغرافيا

1) المراجع بالعربية :

- سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1988 .
- المبرد ، أبو العباس ، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب بيروت ، 1963 .

2) المراجع بالإنجليزية :

- COHEN, David , " les formes du prédicat en arabe et la théorie des anciens grammairiens", in Mélanges M. Cohen. Paris, p. 224 - 228.
- GREIMAS, A.J, Courtès, J. Sémantique dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Paris Hachette , 1979 .
- JESPERSEN Otto La philosophie de la grammaire ,les édition de Minuit Paris, 1971 .

- LEGRAND GELBER, Régine, "Les unités significatives et leurs relations" in linguistique, sous la direction de Frédéric FRANCOIS, Paris , PUF ,1980
- MARTINET, André , Langue et fonction. Denoel , Paris , 1967
 - Eléments de linguistique générale. Paris, Colin, 1970.
 - La linguistique synchronique SUP , Paris, 1974
 - Syntaxe générale . Armand Colin, Paris, 1985
- MOUNIN , Georges, la linguistique du XXe siècle , SUP, Paris, 1975
- TESNIERE, Lucien, Elément de syntaxe structurale. Paris Klincksieck 1982, 2 éd.